أهل الشام

ريبورتاج

يُعد ملف «التعليم العالي» واحداً من الملفات الشائكة في المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق. وبرغم استحداث «جامعات» و«كليّات» و«معاهد» خارج سلطة الدولة السورية، غير أنّ المصاعب التي تواجه طلابها كثيرة. أحدث فصول هذا الملف، فرض «حكومة الإنقاذ» المحسوبة على «جبهة النصرة» هيمنتها على كل المنشآت التعليمية في مناطق سيطرة «النصرة»، وتهديد الطلاب الرافضين لهذه الهيمنة بـ«الباصات الخضر»

برعاية «النصرة»

سيف «حكومة الإنقاذ» على رقاب طلّاب إدلب!

صهيب عنجريني

«اجتمعوا معنا وقالولنا رح ياخدو الكليّة شئنا أو أبينا، وإذا رفضنا بياخدوها بالصرماية، وهددوا بإنهن بيقدروا يحرقوا الكليّة بساعتين». بهذا توجز إحدى طالبات «كليّة الطب في كفرتخاريم» وقائع اجتماع عاصف عُقد قبل أيام، وضمّ الطلبة واثنين من مسؤولي «حكومة الإنقاذ» التابعة لـ«هيئة تحرير الشام/ النصرة»، هما مجدي الحسيني («رئيس مجلس التعليم العالي»، وطاهر سمّاق «رئيس جامعة حلب»، والحديث هنا عن «مجلس» و«جامعة» تابعَين لـ«الإنقاذ»، التي دأبت في الفترة الأخيرة على بسط هيمنتها على قطاع التعليم في إدلب تدريجاً، بالتوازي مع تعزيز «النصرة» سيطرتها العسكريّة على المناطق (راجع «الأخبار» 7 آذار، و20 شباط). وحتى ما قبل الاجتماع المذكور، كانت «كلية الطب في كفرتخاريم» تتبع «جامعة حلب الحرّة» التابعة بدورها لـ«الحكومة المؤقّتة». قبل قرابة أسبوعين بسطت «النصرة» سيطرتها على بلدة كفرتخاريم (ريف إدلب الشمالي الغربي)، ما مهّد الطريق أمام «الإنقاذ» للاستيلاء على «المنشآت التعليميّة» بذريعة «توحيد ملف التعليم في المناطق المحررة». ريم (اسم مستعار)، وهي طالبة في السنة الرابعة في الكلية المذكورة، تقول لـ«الأخبار» إنّ سلسلة الاستيلاءات بدأت «قبل فترة بكليات الآداب والهندسات بالأتارب»، وتضيف: «فكّرنا كلية الطب رح تكون عصية عليهم، أو رح يتركونا نكمل هالفصل على الأقل، خاصة أن دراسة الطب صعبة». فيما يؤكد فراس (اسم مستعار) أنه كان واثقاً من أن «دورنا قريب»، ويقول ساخراً: «ما بيعملو حساب شي. هدول حكومة إنقاذ متل ما معلمينهم جبهة نصرة. يعني متل ما نصروا جماعة الجولاني، رح تنقذنا حكومته، بنفس الطريقة».

«بالباصات الخضر جيناكم»

تمخّض الاجتماع المذكور عن تخيير الطلاب بين خيارين لا ثالث لهما: مواصلة دراستهم تحت إشراف «الإنقاذ» (من دون أن يكون واضحاً ما إذا كانت سُتبقي على المناهج الموجودة، أو ستفرض سواها)، أو مغادرة البلدة بأكملها نحو المناطق التي تحضر فيها «الحكومة المؤقّتة». وأمام احتجاج الطلاب جاء الجواب قاطعاً: «في عنّا أربع باصات خضر، مستعدّين نبعتكن فيهن على مارع أو اعزاز». وجرياً على المعتاد في مثل هذه الظروف، رفضت «الإنقاذ» السماح بنقل أيّ من معدّات «الكليّة»، وهدّدت الطلاب الذين طالبوا بها. يقول مهنّد (اسم مستعار) إنّ «المعدّات مُكلفة، دفعنا دم قلبنا ثمنّا لها». وتقول ريم: «لما أحد الطلاب طالب بالمعدات، جاوبوه: ما إلكن شي عنا. رجع الطالب قلن: هاد اسمو تهجير، عم تشتغلو شغل النظام. فانهوا الاجتماع وهدّدوا الطالب». ويؤكد عدد من الطلاب الذين تواصلت معهم «الأخبار» أنّ كل طلبة «الكليّة» متفقون على «عدم الدراسة تحت سلطة حكومة الإنقاذ، وسيختارون الرحيل». يتجاوز عدد الطلبة 400 طالب وطالبة، موزّعين على خمس دفعات، ويدفع الطالب قسطاً سنوياً قدره 200 ألف ليرة سورية (لطلبة المفاضلة «العامّة»)، و300 ألف ليرة (لطلبة مفاضلة «التعليم الموازي»). وهم في نظر «الإنقاذ» بمثابة جزء من «الغنائم» التي حصلت عليها مع سيطرة «النصرة» على كل منطقة جديدة؛ الأمر الذي يرفضه كثير من الطلبة. وشهدت مناطق عدة خروج تظاهرات رافضة لسيطرة «الإنقاذ» على التعليم، وقد ردّت عليها «تحرير الشام» باعتقال عدد من المتظاهرين، ومن بين المعتقلين حتى الآن اثنان من طلاب «الطب»

وعود «موقّتة»

يوضح عدد من الطلبة لـ«الأخبار» أنّ الدراسة نهائيّاً، أو النزوح والبحث عن اختصاص جديد، وخسارة ثلاث سنوات أمضاها في دراسة طب الأسنان.

شهادات بلا «اعتراف»

ثمة فصول أخرى من مأساة الطلاب من مختلف الاختصاصات، على رأسها أنهم لا يعرفون ما هو المستقبل الذي ينتظرهم، وبماذا ستفيد الشهادات التي سيحصلون عليها. وكانت «المؤقّتة» قد قررت قبل سنوات تدريس المناهج التي تُدرَّس في جامعات الدولة السوريّة، في خطوة تهدف إلى تسهيل الحصول على اعتراف بالشهادات المزمع منحها، وفقاً لما نقله موقع «عنب بلدي» المعارض قبل ثلاث سنوات. وحتى اليوم، لم يحصل الطلبة على ضمانات ملموسة. تقول ريم: «بصراحة ما في شي على أرض الواقع، الكل بيقولولنا ندرس ونعمل بلي علينا، وإن شاء الله بيصير خير». فيما يقول مهنّد: «منذ البداية، كنت أعلم أن الاعتراف الدولي بالشهادة التي سأحصل عليها ليس مضموناً. لكن ما الحل؟ لا أريد حمل السلاح، ومثلي الكثيرون، ونرغب في إتمام تحصيلنا العلمي، لأنّ الزمن زمن علم وتعليم، وفي الوقت نفسه لا أريد الدراسة عند النظام». ويتمسك الكثير من الشبان والشابات في المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق بخيار مواصلة التعليم، برغم كل الصعوبات. ولا تتوافر إحصاءات عن عدد أبناء المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق في جامعات الدولة السوريّة، لكنّ هؤلاء حاضرون في كل الجامعات الرسمية، وبعض الجامعات الخاصّة. في المقابل، يرفض عدد كبير من الشبّان والشابات الانتقال إلى مناطق سيطرة الدولة السورية لأسباب مختلفة، منها ما ينبع من الموقف السياسي، فيما يرفض آخرون فكرة النزوح في حدّ ذاتها، بغضّ النظر عن المواقف السياسية، وتخشى فئة ثالثة من الإقدام على خطوة من هذا النوع بسبب الهواجس الأمنيّة.

استولت «الإنقاذ» على «المنشآت التعليمية» في كفرتخاريم بعدما دخلتها «النصرة» (أ ف ب)

> اقساط الطلاب في نظر «الإنقاذ» هي بمثابة جزء من «الغنائم»

التواصل قائم بينهم وبين «الحكومة المؤقتة» للبحث عن حلول. وشهدت مارع (ريف حلب الشمالي) قبل يومين اجتماعاً بين بعض الطلبة، ومسؤولين في «المؤقتة»، وتمخّض عن وعود بالمساعدة. «المشفى التركي هناك رح يساعدنا، وفي بناء ضخم رح يساعدونا بالسكن فيه. بس الكل رايح وفينا غصة وقهر». ولا تشمل هذه الوعود طلاب «كلية طب الأسنان»، التي تقع في البلدة ذاتها، وتضم قرابة 200 طالب وطالبة، وفرضت «الإنقاذ» عليها أحكام «الاستيلاء» نفسها. وتبرّر مصادر في «المؤقتة» هذا الأمر بأنّ «تجهيزات كلية طب الأسنان باهظة، وليست هناك إمكانات لتجهيز واحدة بديلة حالياً». وفيما يبدو التبرير مقنعاً في نظر بعض الطلاب، يرى آخرون فيه نوعاً من «التهرّب من المسؤولية». يقول محمد (اسم مستعار) لـ«الأخبار» إنّ «التجهيزات مكلفة بالفعل، لكن جزءاً من الأموال التي تُنهب بسبب الفساد كان كفيلاً بتغطية نفقات تجهيزات جديدة». ويضيف: «طبعاً ما بدهم يتكلفوا، هاد اسمو نصب، نحن كنّا عم ندفعلهم أقساط وما عم ندرس مجاناً، إذا بيعرفوا حالهم هو قد المسؤولية من الأول ما كانوا بورطونا». لم يتوصل محمد إلى قرار في شأن خطوته التالية بعد، وسيكون عليه الاختيار ما بين الدراسة تحت إشراف «الإنقاذ/ النصرة» أو ترك الإنجازات، لكن عندما عملت مع صديقاتي في ترحيل الأنقاض عرفت السرّ». على سطح أحد الأبنية المطلة على «كنيسة اللاتين» وخلال استراحة لا تتجاوز مدتها نصف ساعة تغني غادة الموليّا الفراتية «رمان صدرح (صدرك) ذبل، رشي عليه ميّة (ماء)»، تشير بسبابتها نحو منعطف الشارع (حيث بيت أهلها)، تشهق وتقول: «آخخ ياريحة هلي». لحظات وتواصل حديثها: «لا أحس بالتعب أبداً، وأنا أعمل بين هذه الأحجار والأبنية المدمرة، على العكس تماماً أحس وكأنني في جنة من جنات الله». وعن التوفيق بين عائلتها وعملها، تقول: «لدي عشرة أولاد. أطبخ مساءً، وصباحاً أذهب إلى عملي. حتى أولادي يشجعونني على العمل». تختم حديثها: «ما قمنا به فخر لكل الديريات. واجبنا أن نتعاون مع الرجال لترجع الدير كما كانت وأحسن». حسن الفرج، أحد الأهالي المستفيدين من ترحيل الأنقاض، يقول لـ«الأخبار»: «إثر أول زيارة للحيّ فقدت الأمل بالعودة، ولكن بعد ما قامت به السيدات أصبح لدي أمل، وبدأت بإصلاح ما أمكن من بيتي على قدر استطاعتي». أما محمد الحسين، فيقول: «لمجرد التخيل يصعب في منطقتنا التفكير في وجود إناث يعملن في هذه المشاريع، لكنهن أثبتن أن إعادة الحياة إلى المدينة ليست حكراً على الذكور. كأن لسان حالهن يقول: نحن قادرات، نعم، نحن نستطيع».

لقطة

نساء دير الزور يأخذن يد مدينتهنّ نحو الحياة

صفاء صلّاف

نساء يطفن بين ركام دير الزور. نساء واحدتهنّ بآلاف الرجال، يعاينّ ما خلّفته «حرب الذكور» من دمار، وينهمكن في ترحيل أنقاضه، في محاولة للأخذ بيد المدينة نحو قيامةٍ طريقُها طويل. نساء غيّرت الحرب حياتهنّ. خضن معركة كبرى مع ظروف قاهرة ومأساوية، كان من المفترض أن تكسر إرادتهن. لكنهن استطعن بعزيمتهنّ الاستثنائيّة تلقين الحرب درساً على طريقتهن. في خلال ثلاثة أشهر، نجحت النسوة العاملات تحت إشراف «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ UNDP»، في جمع 2338 متراً مكعباً من الركام وترحيلها، في شارعي «سينما فؤاد» و«ستة إلا ربع». ونظّفن المحالّ التجارية الممتدة على طول الشارعين وتفرعاتهما، والمقدّر عددها بنحو 300 محل تجاري، إضافة إلى الشارع الممتد من «دوّار حمّود العبد» حتى «دوّار الرئيس». وشاركن في تنظيف «كنيسة الآباء الكبوشيين (اللاتين)» من الأنقاض والأتربة. «شغلنا بترحيل الدمار مو عيب، مو حرام، متلو مثل أي عمل تاني». تقول منى، إحدى النساء المشاركات في ترحيل الأنقاض، لـ«الأخبار». وتضيف بابتسامة يؤجّجها التعب: «حملنا الأنقاض في سبيل زرع الفرحة بقلب كل ديري ليعود إلى بيته». بحماسة، تؤكد السيدة التي انتصف عقدها الرّابع، قائلةً: «لما الإنسان يحط عينو بعين الله مافي شي يصعب عليه».

أما غادة، فلا تلتفت إلى تجاعيد يديها اللتين أشقاهما العمل. «لم تعد كلمة ديريّة هينة... المرأة الفراتية قوية أكثر مما تتصورين». لم تكمل منى تعليمها، «وصلت حتى مرحلة التعليم الأساسي»، تقول. وتضيف: «كنت حين أرى النساء الأخريات أتعجب منهن، ومن السر الذي جعلهن يحققن

اوراق اقتصادية

«التقنين الذكي»: خصخصة الكهرباء قادمة؟

نسرين زريف

لا يبدو أنّ ثمة نهاية سعيدة لمسيرة «التقنين الذكي». الحكاية التي بدأت تحت عنوان «تنظيم» حصول السوريين على حوامل الطاقة بواسطة «البطاقة الذكيّة» في (على الأرجح) مقدمة للتحوّل نحو الخصخصة. توسّعت مظلة «البطاقة الذكيّة» تدريجياً، لتشمل بعد البنزين، الغاز المنزلي، ثمّ المازوت. ويبدو أنّها ستضم بعد قليل التيار الكهربائي، لنكون على موعد مع تخصيص كميات استهلاك محدّدة، وفق شرائح سعريّة، بآلية تستنسخ حصول المواطنين على «كهرباء الأمبير (الاشتراك)» لكن بقوننة أفضل. لن يكون هذا الابتكار سابقة مسجّلة باسم الحكومة السورية، إذ نُفّذت إجراءات مشابهة في دول أخرى. على سبيل المثال، سبق للحكومة المصريّة أن فرضت «أجهزة تنظيم الكهرباء وحماية الاستهلاك» كما سمتها، لتكون مدخلاً نحو رفع أسعار الكهرباء، دفعاً للمصريين نحو الحد من استخدام الكهرباء إلى أقصى درجة ممكنة. سرعان ما أفصحت الحكومة المصرية عن «شركات متخصصة» لإدارة المسألة، قبل أن تطلق حملة تسويق لتصدير الكهرباء الى أوروبا! هل نسير على الدرب ذاته؟ على الأرجح نعم، فما حدث هناك يحدث هنا، في ما يبدو «تدريباً ممنهجاً» يُجبر المواطنين على تقنين استهلاكهم «طوعاً». تثبت الإحصائيات الدولية أنّ سوريا صدّرت في العام الماضي ما يقارب 262 مليون كيلو واط من الكهرباء، وهو أمر يجهله معظم السوريين الغارقين في الظلام، في ظل خلوّ القواميس الحكومية من مصطلح «الشفافيّة»، تطبيقاً، لا لفظاً فحسب. ولا يبدو أنّ أحداً يمتلك الرغبة في مكاشفة «المواطن» بأنّ حكومته تفضّل «تصدير الأساسيّات» على محاولة تحقيق «الاكتفاء الذاتي»، وأننا نلهث وراء القطع الأجنبي، ولو كانت الوسيلة بيع أهم ما نحتاج إليه، من دون أن نوفّره لمواطنينا. ويبدو أن الرهان الحكومي قائم على أنّ المواطن سيضطر إلى قبول أسعار جديدة مرتفعة، في مقابل حصوله على «الكهرباء الذكية» لمدد أطول، بالإضافة الى قبوله ارتفاع أسعار السلع مرة جديدة، كنتيجة حتميّة لارتفاع أسعار الكهرباء على التجار والصناعيين، إضافة إلى ارتفاع سعر الصرف، والعقوبات الاقتصادية، وارتفاع الكلفة التقديرية المتغيرة لصناعة كل شيء، في ظل عدم توافر الغاز بالكميات المطلوبة، وتحديد مخصصات البنزين بكميات ضئيلة. لكن، ماذا عن «الدعم الاجتماعي» الذي خُصّص له في موازنة العام الجاري مبلغ 1500 مليار ليرة؟ سبق أن سمعنا تأكيدات كثيرة تزعم أنّ «الدعم» لن يُلغى أو ينقص، بل سيزيد، فيما تعكس المعطيات على أرض الواقع حقائق مغايرة، تجعل «الدعم الاجتماعي» أشبه بـ«مهر غير مقبوض»، تقدمه الحكومة مقابل قبول موظّفيها بانخفاض رواتبهم إلى حدّ بائس ومُضحك.

تحية

فواز الجدوع: عائد إلى الرقة!

فراس الهكار

تحققت أمنية الفنان فواز الجدوع (1956 - 2019) الأخيرة، وعاد إلى مدينته الرقة عودة أبدية. هو الذي غادرها منذ سنوات، حاله حال كثير من الرقيين الذين فارقوا بيوتهم رغماً عنهم، ليتوزعوا في أصقاع الشتات، لكن حلم العودة لم يفارقهم يوماً، وإن في كفن!

كغيره من أبناء الرقة، خسر الجدوع منزله، وبناءً كان يملكه، بعد أن دمّرتهما طائرات «التحالف» الأميركي خلال عدوانها على المدينة. قبل أن يبدأ تصوير مشاهده في مسلسل «دقيقة صمت»، سارع الجدّوع إلى زيارة الرقة، التقى بعض الأصدقاء في «مقهى السرايا»، تجول في شوارع المدينة وشاهد حجم الخراب. سعى بين جسري الرشيد والمنصور المدمّرَين، وطاف حول ساعة المدينة المحطمة. عانق نهر الفرات بعد طول غياب، ورورى ظمأ روحه من مياهه، وكأنه استشعر موته فأراد إلقاء نظرة الوداع.

كان الجدوع أحد ثلاثة رقيين غامروا ودخلوا مجال التمثيل في سبعينيات القرن الماضي، وهم الفنان الراحل أسعد الجابر (2011)، والفنان الراحل حمود الصطاف (2015)، وها هو ينضم إلى رفيقيه في رحلة الراحة الأبدية. وبرحيله تكون الرقة فقدت آخر وجوهها في هذا المجال، الذي لم يجرؤ مغامرون جدد على الخوض فيه طيلة العقود الماضية، بسبب صعوبة التجربة التي خاضها الثلاثة، فهم لم يحظوا بفرص مناسبة تفسح في المجال أمامهم نحو الشهرة، رغم ما يمتلكونه من طاقات، فظلوا كمدينتهم الرقة المهمشة، نسياً منسياً.

قبل أيام من وفاته كنت قد تواصلت مع الفنان الراحل، لسؤاله عن سبب غياب الرقة عن الدراما السورية، وتقديمها وفق نمط واحد فقط، فقال لـ«الأخبار»: «منذ دخلت هذا المجال قبل عقود، وأنا أسعى وأحاول تغيير الصورة النمطية عن مدينة الرقة في أذهان غير الرقيين. فللأسف، كثرٌ يظنون أننا نعيش في خيم ولا نعرف شيئاً عن الحضارة. أفخر بأنني نجحت في إقناع كبار المخرجين السوريين، مثل نبيل المالح ونجدة أنزور وهيثم حقي وآخرين، بزيارة الرقة وتصوير بعض الأعمال فيها. وأسهمت زياراتهم في تغيير شيء من الصورة النمطية». في الحديث نفسه، قال الراحل: «أعيش نازحاً منذ سنوات، وقد قامت نقابة الفنانين بترقين قيدي في سجلاتها، وطالبني مسؤولوها بدفع 150 ألف ليرة، قيمة اشتراكات تراكمت خلال سنوات الأزمة. ليس في وسعي دفعها كي أعود إلى النقابة، فالظروف التي أعيشها صعبة». اليوم، يرقد الجدّوع مطمئنّاً تحت تراب حبيبته الرقّة، وتحديداً في «مقبرة حطين». لقد انضم أخيراً إلى «نقابة» لا تطالب منتسبيها بدفع اشتراكاتهم، وتراعي ظروفهم الصعبة التي يمرون بها، من دون أن تُرقن قيودهم.

من جنازة الجدوع في مدينته